

## اقتصاد

«التموين» تضبط ٢٢٠ طن نخالة مهربة في  
نجمها.. والوزير لـ«الوطن»: التحقيقات جارية  
والفارق السعري يسهم في تشييط التمريب

عبد الهادي شباط

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي في تصريح لـ«الوطن» أن الوزارة وضعت يدها أمس على ٢٢٠ طناً من مادة النخالة مهربة في عدة مستودعات بمنطقة نجها بريف دمشق وأن دوريات حماية المستهلك ضبطت الكميات وتمت مصادرتها وأن التحقيقات جارية مع المهربين لمعرفة كيفية وصول المادة إليهم وإلى أين كانت تتجه. مبيناً أن المستودع الذي ضبطته في المادة يعود لأحد الجمعيات الخاصة وأن المادة العلفية (نخالة) ما زالت معبئة في أكياس مؤسسة الأعلاف ولم يجر تبديل الأكياس.

كما أوضح الوزير لـ«الوطن» أن العامل الأساس في تهريب هذه المادة هو الفارق السعري بين سعر مبيع المادة لدى مؤسسة الأعلاف وسعرها في السوق السوداء حيث يقترب السعر حالياً في السوق السوداء من ١٢٠ ألف ليرة للطن بينما يتم بيعه من مؤسسة الأعلاف بـ٧٥ ألف ليرة.

وفي متابعة سابقة لـ«الوطن» رصدت وجود مادة النخالة في السوق السوداء وبكميات واسعة بدءاً من أسواق محافظة حماة إلى أسواق دمشق وريفها إضافة إلى وجود مواد علفية أخرى تقدمها الدولة للمربين مثل مادة الكسبة والذرة والجريش. والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المشهد إضافة إلى وجود عامل مخفف لتشيط حركة تهريب المادة وهو الفارق السعري. إلا أن السؤال يبقى عن كيفية وصول هذه المادة إلى التجار والسماحة وبالنهاية إلى السوق السوداء بدلاً من أن تتجه لمربي الثروة الحيوانية وتشكل دعامة لهم وتساعد على الاستمرار في عملية التربية ومن ثم تعزيز الحفاظ على تطعيم الثروة الحيوانية.

ومن خلال المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» من مسؤول في التموين فإن معظم الكميات المهربة مصدرها الأساسي بعض الجمعيات الفلاحية وبعض الفلقات الحكومية المسؤولة عن توزيع المادة وأن ما يخلق الأرضية لتهريب النخالة هو الإحصاءات القديمة والهيمية لعدد القطيع والعدد لدى كل مربي وياتالي البداية والإعتماد على أسس غير حقيقية، ما يؤدي إلى مخرجات خاطئة تشاهدها من خلال ظاهرة تهريب مادة النخالة والاتجار بها على حساب الدولة والمربي بنفس الوقت.

وتكفي بالتعليق أنه إضافة إلى التوقف عند القوائم الاسمية والرقمية المعتمدة لدى التموين للمادة أين الرقابة والمتابعة والإشراف على توزيع المادة ولاسيما التأكد من وصول المادة إلى مستحقيها من المربين.

والملاحظ أن جميع كميات النخالة المعروضة في السوق السوداء لم تشكل محفزاً لدى مؤسسة الأعلاف لتسأل عن كيفية وصول هذه المادة للأسواق ومن أين مصدرها وأين الخلط الجواب طبعاً برسم الجهات المعنية.

## الوطن

قرر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس تشكيل فريق عمل لتقييم تجربة المصرف المركزي في الأتمتة والدفع الإلكتروني وإمكانية تعميمها على المؤسسات الحكومية وذلك خلال اجتماع عمل عقد أمس في مصرف سورية المركزي. وذلك سعياً إلى تطوير السياسة المالية والمصرفية وفق الإمكانيات والإرتقاء بالمنتجات المادية والبشرية للقطاع المصرفي لمواجهة تحديات العمل في مختلف المجالات.

وناقش المجتمعون إستراتيجية المصرف المركزي ومجلس النقد والتسليف فيما يتعلق بالسياسة النقدية وإدارة السيولة والمصارف العامة والخاصة والقطع الأجنبي والأتمتة والأرشيف الإلكتروني. وأكد خميس أهمية العمل على تطوير البنية المادية للعمل المصرفي واستخدام التقنيات العلمية المتعلقة بمنظومة العمل المصرفي بكل مكوناتها لتحقيق نقلة نوعية في هذا القطاع والاستعانة بخبراء واستشاريين لتحقيق أعلى درجات الحماية والخصوصية وبما يتوافق مع أفضل النظم العالمية المعتمدة وتلافي وجود أي ثغرات في إدارة العمل المصرفي، والعمل لتكوين المصارف العامة مرآة لكل المؤسسات الحكومية في استخدام التقنيات العلمية والاستثمار الأفضل للموارد البشرية. معتبراً أن السياسة النقدية عامل هام ورافعة أساسية للاقتصاد الوطني.

وبين أهمية وضع آلية عمل متميزة تتضمن إجراءات عديدة ومتابعة دائمة لتطوير القطاع المصرفي الذي تعرضت لبعض مكوناته لتخريب ممنهج. موضحاً ضرورة بذل جهود كبيرة تتماشى مع تضيحات قواتنا المسلحة في جميع أرجاء الوطن والتوسع بشكل نوعي في عمل المصارف. وفيما يتعلق بالفروض أوضح خميس أن الحكومة مستمرة بوضع سياسة

## الحكومة في ضيافة «المركزي»

خميس: سياسة واضحة للقروض  
ومحاسبة من أسهم بالخلل في الإقراض سابقاً

## درغام: تطوير السياسة النقدية هاجس المصرف الأساسي



العمل المصرفي تشمل الصيانة والإشراف والتدريب والتأهيل.

وفي تصريح للصحفيين أوضح رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس أن الاجتماع مع كادر المصرف المركزي ركز على المواضيع المتعلقة بإدارة القطاع المصرفي والسيولة والاحتياطي بالإضافة إلى تطوير الكادر الإداري في المصرف بكل مستوياته مبيناً أن القائمين على هذا القطاع يدووا بخطة جديدة حول ذلك لتطوير واقع المصرف بما يتعلق بالبنية التحتية البشرية والمادية لافتاً إلى التطور النوعي الذي شهده المصرف المركزي لافتاً أن ذلك سينتج مستقبلًا على كل المصارف الأخرى.

وأضاف: تم تشكيل فريق عمل بهدف العمل على التخلص من الورقيات وإدارة العمل من خلال منظومة إلكترونية متميزة وستسقط التجربة مستقبلًا على كل المؤسسات الحكومية.

من جانبه أشار وزير المالية مأمون حمدان إلى أن الأرشفة المالية مهمة لتطوير العمل المصرفي لافتاً إلى وجود مشروع مهم جداً لأتمتة الموازنة العامة للدولة يغطي كل الوزارات من أجل إعداد الموازنة والرقابة عليها إضافة إلى البدء منذ بداية العام الحالي بأتمتة براءة الذمة المالية من خلال النافذة الواحدة.

بدوره بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أيدي ميانة أهمية العمل لتعزيز ثقة المواطن بالسياسة النقدية من خلال إنجاز مشروع أتمتة البريد والدفع الإلكتروني موضحاً أن كل مصرف يعمل وفق إستراتيجية واضحة للسياسة المالية والنقدية.

واعتبر حاكم المصرف المركزي درغام أن تطوير السياسة النقدية بشكل هاجس أساسياً للمصرف ويتم العمل على وضع الضوابط لتجربة المصرف في الانتهاء من العمل الورقي مبيناً أن عملية تطوير

واضحة للقروض تحقق البعد الوطني ومبنية على أسس سليمة تمنع أي شكل من أشكال الخلل. مشدداً على أن الحكومة ماضية بمعالجة ملف القروض المتعثرة والمتخلفين والمتلاعبين وستتم محاسبة كل من أسهم بالخلل في الإقراض المصرفي سابقاً.

وبيّن رئيس مجلس الوزراء ضرورة أن يعمل مجلس النقد والتسليف وفق إستراتيجية تعزز ثقة المتعاملين بالمصارف كونها عنصراً أساسياً في تحقيق تقدم ونمو هذا القطاع واستقرار المكونات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بإدارة الاحتياطي والقطع الأجنبي وعمل المصارف الخاصة. لافتاً إلى ضرورة تطوير الذات واكتساب المهارات والخبرات والعمل بروح الفريق والاستثمار الأمثل للوقت للحد من الثغرات التي تنعكس بشكل مباشر على نتائج العمل مؤكداً أهمية البدء بألية عمل جديدة متطورة تعتمد مبدأ العمل الجماعي.

## مدير في البريد اختلس ١٠ ملايين ليرة و«شَمع الخيط» خارج البلد

## إعادة هيكلة في جهاز الرقابة المالية وتبدلات تطول مديري فروع ورؤساء أقسام

الغواصة القانونية.

وأوصى التقرير بالعمل على استصدار تعميم من رئاسة مجلس الوزراء بمنع تعيين أو استخدام رئيس مكتب بريد الفرقة المذكور لدى الجهات العامة بأي صفة كانت، وإحالة السادة التالية أسماؤهم للقضاء بجرم الإهمال الذي أدى لضياع الأموال العامة وهم مدير الحسابات لدى المؤسسة العامة للبريد، ومدير بريد حمص، ورئيسة الدائرة المالية، ورئيس دائرة الحسابات، ومعاون رئيس دائرة الحسابات، وإبعادهم عن الأعمال المكلفين بها وعدم تكليفهم بأي عمل فيه مسؤولية مالية مستقبلًا.

وتعتبر الجواز المركزي. وعلمت «الوطن» بأن الجهاز يحقق في قضايا فساد كبيرة، بمبالغ كبيرة، وسوف يتم إعداد تقارير قريباً.



المتهمين إلى القضاء المختص بجرم الاختلاس، ووضع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة لرئيس مكتب بريد الفرقة تأميناً لمبلغ ٩,٩ ملايين ليرة سورية مع

ورئيس دائرة الحسابات، ومعاون رئيس دائرة الحسابات، والمسؤولية عن عدم تنفيذ ملاحظات فرع الجهاز المركزي للرقابة المالية بحمص. وقد انتهى التقرير إلى عدد من المقترحات بإحالة

الارتقاء بعمل الجهاز ومعالجة مواضيع الترهل الإداري، وردف المفاصل الأساسية كواثر شابة وكفاءة لتشغيل دورة العمل، إضافة إلى العمل لتجهيز مسابقة لتعيين مفتشين جدد لدى الجهاز نحو ١٤٠ مفتشاً لسد النقص ودعم الجواز بالمفتشين وترميم النقص.

وفي السياق بين المسؤول الرقابي لـ«الوطن» أن الجهاز يقوم بدوره كجهة رقابية في مجالين، أحدهما التفتيش والآخر التدقيق. موضحاً أن الجهاز ينجح نحو ٥ آلاف تقرير تدقيق سنوياً. ولم ينفى وجود خلل في عمل الجهاز بما يخص التأشير الإداري، إذ تترامك الملفات التي تحتاج إلى تأشير الجهاز، مبرراً الأمر بتأخر بعض الجهات بموافاة الجهاز بالوثائق المطلوبة، مؤكداً على أن الجهاز يقوم بالتواصل مع هذه الأجهزة لإنجاز التراكم الحاصل وضمن النقص العفدي الذي يعاني منه الجهاز.

وفي سياق آخر طلب الجهاز المركزي للرقابة

محمد راكان مصطفى

علمت «الوطن» من مسؤول رقابي بدء إعادة هيكلة لمفاصل الجهاز المركزي للرقابة المالية، على مستوى الإدارة المركزية والفروع، من خلال إجراء تنقلات في مدرء الصف الأول والثاني.

وشملت التنقلات حتى الآن مدرء الفروع للجهاز ورؤساء أقسام في ثلاث محافظات في حمص حماة والسويداء، على حين شملت التبدلات والإشراف على توزيع المادة ولاسيما التأكد من وصول المادة إلى مستحقيها من المربين.

والملاحظ أن جميع كميات النخالة المعروضة في السوق السوداء لم تشكل محفزاً لدى مؤسسة الأعلاف لتسأل عن كيفية وصول هذه المادة للأسواق ومن أين مصدرها وأين الخلط الجواب طبعاً برسم الجهات المعنية.

## مدير إدارة الغاز لـ«الوطن»: إبرام عقود توريد الغاز المسال مستمر

## أزمة الغاز بالأرقام: ٣٠٪ من الطلب «الزائد» غير ملبي

لتكون كحالة إسعافية ومن دون حصول أي نقص في الكميات المخصصة لجدول التوزيع، كما اتخذت لجنة المحروقات في ريف دمشق عدة قرارات تتعلق برفع مخصصات معتمدي القطاع الخاص إلى ألف أسطوانة لكل معتمد وهم نحو ١٥٠٠ معتمد، كما تم التفويض في أي وحدة إدارية أو مؤسسة حكومية لقطع مئة أسطوانة غاز أسبوعياً توزع ضمن الوحدة الإدارية بإشراف مدير المؤسسة الحكومية على العاملين ضمن هذه الوحدة، وتم رفع حصة المؤسسة العامة الاستهلاكية في ريف دمشق إلى ٣ آلاف أسطوانة غاز يومياً إلى ٨ آلاف أسطوانة غاز يومياً توزع هذه الزيادة إلى البلديات في ريف دمشق عن طريق سيارات محملة بـ ٢٥٠ أسطوانة.

ولفت إلى أن التلاعب بالأسعار يتم عن طريق الموزعين والمعتدين مؤكداً أن سعر أسطوانة الغاز ٢١٥٠ ليرة سورية للأسطوانة الواحدة يضاف إليها أجرة التوصيل، وفي حال تقدم المواطن بشكوى إلى فرع غاز دمشق وريفها أو إلى مديريات التموين عن قيام موزع أو معتمد برفع السعر سيصاحب إلى اتخاذ الإجراءات القانونية بحق وسحب الترخيص منه.

مضيفاً إنه يجري العمل على تأمين حاجة القطاع الصناعي والحرفي والمحلات التجارية كالمطاعم والمنشآت السياحية لأنها تستهلك الأسطوانة الصناعية سعرة ١٦ كيلو غراماً وفي حال عدم توفرها فهي ستلجأ لاستخدام الأسطوانة المنزلية سعرة ١٠ كيلو غرامات وبذلك تشكل ضغطاً على الأسطوانات المنزلية التي تحتاجها الناس، وبذلك يحدث التلاعب من المعتدين ببيع الأسطوانات المنزلية بسعر أعلى لأصحاب المطاعم والمنشآت وبالذات في مناطق الريف حيث يكون لكل مطعم حصة مخصصة للمطاعم والمنشآت الحرفية ولذلك تطلب من مديريات التموين ورؤساء البلدية زيادة الضبط والمراقبة على المعتدين في هذه الحالات.

## مدير فرع دمشق: ٤٥ ألف أسطوانة غاز تنتج في دمشق وريفها يومياً

إليها وحدة تعبئة في منطقة القلبيقة باستطاعة إنتاج مفتوحة تصل إلى ١٥ ألف أسطوانة غاز يومياً، مع استمرار العمل فيها على مدار ٢٤ ساعة ضمن الوحدات وحتى في أيام العطل لا يتوقف العمل على الرغم من ظروف البرد ودرجات الحرارة المنخفضة التي تصل أحياناً إلى دون الصفر ولكن العمال والفنيين مستمرين بعملهم لتغطية زيادة الطلب الحاصلة في الموسم الشتوي.

وأشار طه إلى أنه تم رفع مخصصات محافظة دمشق من ٣ آلاف أسطوانة إلى ٥ آلاف أسطوانة، بحيث تكون الزيادة وهي ألفا أسطوانة لتغطية المناطق التي يحصل فيها اختناق بالطلب



عمليات التوزيع، حيث عم إلى الوحدات بعدم تنفيذ أي قسيمة تعبئة لأي معتمد ما لم يقدم بكتاب من الوحدة الإدارية أو مختار الحي الذي يتبع له بأنه نفذ توزيع الكمية السابقة من أسطوانات الغاز التي استعملها، على حين كان سابقاً المعتمد يقوم بقطع عدة قوائم من مكتب القطع ضمن مركز التوزيع في منطقة نهر عيشة ولكنه لا ينفذ توزيعها كلها وبالتالي كانت عملية الضبط ضعيفة.

وأشار طه إلى أن الإنتاج اليومي في دمشق وريفها يصل إلى ٤٥ ألف أسطوانة غاز منزلي لتغطية الزيادة بالطلب موزعة على ثلاث وحدات تعبئة في حمص وأبضا باستطاعة تعبئة ١٠ آلاف أسطوانة غاز لكل وحدة يضاف

مرحلة جيدة، والتأخير الذي حصل كان بسبب استهداف المنشأة بقذائف الهاون من العصابات الإرهابية.

وأكد مدير إدارة عمليات الغاز في وزارة النفط أن هناك تحسناً في إبرام عقود توريد نواقل الغاز المسال إلى سورية خلال العام الحالي لتغطية كل الفترات الزمنية وحاجته القطر من الغاز المسال المنزلي حيث تصل النواقل إلى مرفأ بانباس ومنها يتم التوزيع إلى وحدات التعبئة في المحافظات.

من جانبه أوضح مدير فرع دمشق وريفها للغاز منصور طه في تصريح لـ«الوطن»، أن التعميم الأخير الذي صدر إلى وحدات التعبئة في حمص أي أدى إلى نتائج إيجابية لناحية ضبط

## علي محمود سليمان

لا تزال أزمة الغاز مستمرة، فجهود الجهات الحكومية المسؤولة عن توزيع المادة، لا تلي كامل الطلب الزائد على المادة، إذ تصل الفجوة بين الطلب الزائد والعرض المتاح لنحو ٣٠٪، وهو رقم ليس قليلاً.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين مدير إدارة عمليات الغاز في وزارة النفط والثروة المعدنية محمود الكرتلي أن الإنتاج اليومي من أسطوانات الغاز المنزلي وصل إلى أكثر من ١٣٥ ألف أسطوانة غاز يومياً وهناك إمكانية لزيادة الإنتاج أكثر من ١٤٠ ألف أسطوانة غاز يومياً في حال زيادة الطلب بشكل أكبر من الوضع الحالي، مع الإشارة إلى أنه تم تغطية زيادة الطلب الحالية بنسبة ٧٠٪.

وأوضح الكرتلي أنه ضمن خطة العام الحالي ٢٠١٧ بدأ العمل في تشغيل وحدة تعبئة الغاز في منطقة الراموسة ضمن محافظة حلب، وذلك بعد دخول ورشات الصيانة الفنية إليها، وتم التشغيل المؤقت لفترة تجريبية، ويجري العمل حالياً لتجهيزها بشكل مبدئي لتشغيل الجزئي بإمكانيات أولية ضمن المرحلة الأولى ريفياً يتم الانتهاء من إعادة التأهيل والتشغيل الكامل نظراً لكون حجم الخسائر والأضرار فيها كبيراً جداً بسبب استهدافها من العصابات الإرهابية المسلحة، كما تم وضع بفتش الشروط لإنشاء وحدة تعبئة متنقلة في محافظة حلب وهو قيد الإعلان عنه حالياً.

وضمن خطة العام ٢٠١٧ يضيف الكرتلي إنه سيتم العمل على إطلاق وحدة تعبئة غاز سنحوان في محافظة اللاذقية ويتوقع أن تدخل الخدمة ضمن الربع الأول من العام الحالي، كما يستمر العمل في إعادة تأهيل وحدة تعبئة الغاز في عدرا بريف دمشق من مؤسسة الإنشاءات العسكرية والإنجاز وصل